الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية

د.حبيب حسن اللولب
أستاذ باحث تاريخ معاصر ورئيس مركز البحوث والدراسات
من اجل اتحاد المغرب العربي (تونس)

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة الإصلاحات السياسية التي عرفتها دولة تونس وكيف انعكس ذلك على واقعها الحالي، إذ تشير أن تونس عرفت أو عاشت تجربة الإصلاح السياسي منذ التواجد العثماني، وهو ما انعكس إيجابا في بلورة الوعي السياسي للنخب التونسية أثناء دخول البلاد عهد الحماية الفرنسية، مما أهلها للانخراط في الحياة السياسية والمطالبة بالحقوق المشروعة للشعب التونسي، وهو ما تدعمه الدراسة بوجود جمعيات وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني تكاثفت جهودها لإنهاء الحماية الفرنسية على البلاد واستعادة السيادة الوطنية، لتعرج الدراسة على أبرز الإصلاحات والتحديث السياسي الذي عرفته البلاد بعد الاستقلال، وصولا إلى الثورة التونسية بعد نظام بن علي، فالدراسة تحلل واقع الإصلاح وعوامل الإخفاق وفرص النجاح في التجربة التونسية.

الكلمات المفتاحية:

الإصلاح السياسي في تونس، تاريخ تونس، التحديث السياسي في تونس، التجربة الديمقراطية التونسية، تونس والثورة.

Study Summary:

The study deal with the political forms that the state of Tunisia has experienced and how this has been reflected in its current reality, The study indicates that Tunisia knew or lived the experience of political reform since the Ottoman presence Which was reflected dipositively in the crystallization of political awareness of the Tunisian elites during the entry into the country the era of French protection, Which enabled it to engage in political life and demand the legitimate rights of the Tunisian people ,Which is supported by

the study of the existence of associations and political parties and civil society organizations have intensified their efforts to end the protection of the country and the restoration of national sovereignty, to lapse study on the most important reforms and political modernization that the country after independence, To the Tunisian revolution after the system of Ben Alba, the study analyzes the reality of reform and the factors of failure and chances of success in the Tunisian experience.

Keywords:

Political reform in Tunisia, the history of Tunisia, political modernization in Tunisia, the Tunisian democratic experiment.

مقدمة:

تعدّ عملية التحديث والإصلاح السياسي من ضمن عمليات التغيّير والحركة المستمرة التي تشهدها البلدان المغاربية، خاصة لما لها من أثرٍ في البناء الديمقراطي، وتحقيق التنمية الشاملة، لقد طرحت مسألة التحديث السياسي في تونس قبل فترة الاحتلال؛ إذ تأثرّت تونس بالنهضة الأوروبية، وتجلّى ذلك من خلال جملة من الإصلاحات التي حاول الفكر النهضوي ترسيخها وتهيئة الأرضية لتقبلها خلال فترة حكم البايات الحديثة والمعاصرة، وقد أدّى كلّ هذا إلى ظهور النواة الأولى للحركة الإصلاحية التي ساهمت في التحديث السياسي، فصارت تونس قطبًا أساسيا في المغرب العربي.

وفي عهد الحماية الفرنسية على تونس كانت هناك محاولات في المنطقة المغاربية لتوظيف التحديث السياسي لتبرير الاستعمار، و تمّ ربط الهيمنة الخارجية بالتمدن والتحديث، لكنّ تنامي الحسّ الوطني في تونس وظهور حركات الاستقلال الوطني،أعاد طرْح مشروع الإصلاح والتحديث كآلية لمواجهة التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبعد الحصول على الاستقلال طُرحت مسألة التحديث السياسي من طرف نُخبٍ حداثية، فاتّجه بورقيبة إلى بناء دولة عصرية (1955م-1987م)

العهد البورقيبي: "وفق النموذج الغربي؛ إذ فتح اسم تحديث المجتمع التونسي، وأخذ على عاتقه استيراد الحداثة الغربية، وتطبيقها في تونس؛ سعيًا منه للتغيّير.

ونتيجة الإخفاقات المتكررة للمشاريع التنموية، والإصلاحات السياسية بعد مرحلة بورقيبة، وتميُز خطاب الديمقراطية في تونس بالازدواجية؛ حرصت الحكومة التونسية على تحسين صورتها أمام العالم الخارجي فيما يتعلّق بالتزامها بتطبيق مبادئ الديمقراطية والحداثة السياسية بالموازاة مع ذلك؛ فقد كانت التّعددية شكلية، والتعديلات الدستورية تصبّ في سياق تعزيز مكانة رئيس الدولة، وزيادة نفوذه، وسيطرة الحزب الحاكم، وإقصاء وتهميش المعارضة السياسية، وفرضِ المزيد من القيود على حقوق التعبير، وحرية الصحافة والاعتقالات؛ ممّا أدّى إلى انتفاضات شعبية وثورة تونسية، أعادت طرْحَ مسالة التحديث السياسي والإصلاح الدستوري والسياسي من جديد، من خلال الشعارات التي تمّ رفعها كالحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية والحكامة.

وبناء على ما سبق، تسعى هذه الورقة البحثية لمعالجة الإشكالية التالية:كيف كان مسار الإصلاحات السياسية في تونس؟ وما تأثيرها على التحديث السياسي عبر المحطات التاريخيّة؟.

وسوف تتمّ معالجة هذه الإشكالية من خلال خطّة البحث، المعتمدة على المنهج التاريخي، الذي يساعد على تتبع الأحداث التاريخيّة، والتّأكد من صحتها، والمنهج الوصفي التحليلي، كذلك المنهج المقارن؛ لمعرفة التغييرات التي طرأت من مرحلة إلى أخرى من جهة، ومن جهة أخرى الدراسة تستلزم الاستعانة بالاقتراب النسقي النظمي، والاقتراب المؤسّسي، وحتى القانوني؛ لمعرفة أثر الإصلاحات على آداء النظام السياسي التونسي ومؤسسّاته السياسيّة.

أولا- مرحلة البايات(1837 م -1881م)**:**

تعتبر تونس من أوائل البلدان العربية والإسلامية التي انخرطت في مدّ المشروع الإصلاحي في القرن التاسع عشر أُسوةً بالبلدان الغربية؛ بهدف الخروج من التخلّف والانحطاط؛ للنهوض بنفسها،وضمان استقلالها وسيادتها، ففرض عليها التفتح على الحضارة الغربية، والاقتداء بنمط نُموها، والأخذ بمناهجها في

التعليم والتنظيمات السياسية[1] ، وممّا تجب ملاحظته، أنّ تونس عرفت خلال هذه الفترة تدهورا عامًّا في أوضاعها الداخلية، وتعاظُم الأخطار الخارجية، وهذا ما ساعد على بروز محاولات الإصلاح الأولى، التي تمّت في عهد أحمد باي[2]، وهو حاكمٌ مستنير ومتفتح، عمل على تثبيت استقلال البلاد اتّجاه أوروبا، وإليه يعود الفضل في إبراز الذاتية التونسية والشعور الوطني[3].

عرفت تونس خلال هذه الفترة تدهورا عامًّا للأوضاع الداخلية، وتعاظمت الأخطار الخارجية، وهذا ما ساعد على بروز محاولات الإصلاح الأولى، التي تمّت في عهد أحمد باي[4]، وهو ملك مستنير، ومتفتح عمل على تثبيت استقلال البلاد اتجاه أوروبا، وإليه يعود الفضل في إبراز الذاتية التونسية والشعور الوطني[5]؛ إذ كان لتجربة محمد علي باشا [6] في مصر، وما حقّقته من تطور وقوة في النصف الأول من القرن التاسع عشر عظيم الأثر في البلدان العربية الإسلامية، فأصبح النموذج المصري قدوة لكلّ من يريد مواجهة الأخطار الأجنبية والمحافظة على الاستقلال، وبفضل هذه الإصلاحات أصبحت مصر مُهابة[7].

وتجذر الإشارة أنّه وقبل التجربة المصرية، يلاحظ الأوضاع السيئة التي آلت إليها الخلافة الإسلامية بعد تدهور الأوضاع السياسية للدولة العثمانية، والتي كانت تونس على علاقة جدّ وطيدة بها، الأمر الذي دفع بتسريع وتيرة الإصلاحات السياسية، وتفادي الأخطاء التي وقع فيها العثمانيون، وساهمت أكثر في انحطاطهم وتقهقرهم، وقد أثّر احتلال الجزائر سنة 1830م من قِبل فرنسا، وإلحاق طرابلس الغرب بالإمبراطورية العثمانية سنة 1835م؛ إذ شعر أحمد باي بالتهديد المباشر لاستقلال تونس، و كلّ هذه العوامل حفّزت على الإصلاح؛ لخلق قوّة قادرة على حماية البلاد من الأخطار الخارجية، بالإضافة إلى ذلك التأثُر بالفكر الفرنسي التنويري، حيث تعتبر فرنسا وطن الثورة الفرنسية، ورائدة من روّاد النهضة الأوربية الحديثة[8].

كلّ هذا سهّل دخول البضائع والتقنيات والأفكار ومبادئ الثورة إلى تونس، فتوفّرت فيها تدريجيا الظروف الملائمة للإصلاح، وأسهمت في بروز بوادر

النهضة في تونس، غير أنّ ما ينبغي التنبه إليه هو خوف أحمد باي من الدولة العثمانية والأطماع الفرنسية، ولمواجهتهما كان لزامًا عليه أن يقوم بإصلاحات تهدف إلى المحافظة على الاستقلال التونسي [9].

أ- إصلاحات أحمد باي (1837م-1855م):

ما ينبغي التنبيه إليه، أنّ أحمد باي بدأ حكمه بعزيمة جادة على الإصلاح، وهمّة متقدّة في الأخذ بوسائل التقدم التي كان يتطلّع إليها منذ نشأته، وكلّ ذلك بفضل تأثير الوزير مصطفى صاحب الطابع[10] الذي كان مثالا حيّا لرجاحة الفكر، والاستقامة في السيرة، والغيْرة على مصالح الدولة[11]، و تجلّى هذا الاهتمام في التفكير بطريقة تخلّص تونس من الإهانات، وتطاول الفرنسيين؛ لذلك استطاع أن يُقنع دوائر الحكم بأن تتّجه نحو الإصلاح، وبناء دولة، تقوم على أسّس عصرية والتحديث السياسي[12].

والجدير بالملاحظة، أنّه كان على تونس توفير الوُسطاء بينها وبين أوروبا؛ لتلبية الضروريات التي يطرحها العصر، فكانت البداية بالتعليم والرحلات إلى أوروبا، وبناء على ما تقدّم، عمد أحمد باي إلى تقريب العلاقة مع الغرب، ومعرفة سرّ نجاحه، وتطوُره، وإبعاد خطره أو تأجيله، ويتّضح من كلّ ذلك أنّ أحمد باي، يمكن أن يُعَدّ رائد التحديث السياسي، الساعي إلى ردْم الهوّة التي تفصل بين تونس والغرب؛ وذلك بزرع بذور النهضة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .

1- **الإصلاحات العسكرية:** رغب أحمد باي في تكوين جيش عصري على منوال الجيوش الأوروبية؛ ليكون قادرا على حماية البلاد وضمان سيادتها، فشرع في تنظيم الجيش التونسي ابتداء من سنة 1843م على النمط الفرنسي[13]، غير أنّ الإصلاح العسكري ينبغي أن يقوم قبل كلّ شيء على تكوين إطارات وطنية عصرية قادرة على تعويض الفنيّين الأجانب، وهو الهدف من تأسيس المدرسة الحربية بباردو سنة 1840م [14]، التي تمّ إنشاؤها على منوال المدارس الأوروبية بمعونة الحكومة الفرنسية، التي وضعت تحت تصرف

الباي أساتذة للتدريس فيها، بينما تولّى إدارتها الجنرال الإيطالي "كاليقاريسCalligaris"[15].

❖ المدرسة الحربية بباردو وإرساء تعليم عصري :

اعتُبر تأسيس المدرسة الحربية بباردو سنة 1840م بمثابة ثورة في قطاع التعليم على مستويي المضمون والشكل، فقد كانت أول نواة للتعليم العصري، وأدرجت في برامجها إلى جانب العلوم الدينية واللغة العربية والتاريخ والجغرافيا، بعض العلوم العقلية كالحساب والهندسة، واللغات الأجنبية كالإيطالية والفرنسية؛ لتدريس المواد التقنية[16]، وفي هذا السّياق يقول أحمد بن أبي الضياف[17]:"لا يخرج التلميذ عالمًا بما يلزمه ضرورة في غير العلوم العسكرية، متضلّعا باللغة الفرنسية، وبما يلزم العسكر من العلوم العقلية[18] "، وفي هذا الإطار، انتدب أحمد باي مدرّسين تونسيين للتدريس، أبرزهم الشيخ محمود قبادو[19]، وأساتذة أوروبيين من إيطاليا وفرنسا، أدخلوا إلى برامج التعليم العلوم العقلية، واللغات الأجنبية، ومناهج جديدة، تعتمد على العقل والنّقد[20].

وعلى هذا الأساس مثّلَ معهد باردو بالنسبة إلى الطلبة التونسيّين النافذة على العلوم والمناهج والأفكار الأوروبية، وبالتالي على النهضة الأوروبية الحديثة، فتمكّن بواسطته العديد من الشباب التونسي من الخروج من الانغلاق؛ بالتفتّح على الحضارات الأجنبية، وممّا زاد في اتساع آفاقهم، تعلم اللغة الفرنسية التي مكنتهم فيما بعد من التعرف على ما أنتجه الفكر الأوروبي، وليس بغريب أن يكون لهذه المدرسة الأثر الكبير في الفكر الإصلاحي بتونس[21]، علما أنّه قد تخرّج منها المصلح خير الدّين باشا[22]، والجنرال رستم[23]، والجنرال حسين[24].

وتجدر الإشارة، أنّ الإصلاحات العسكرية مع الحركة الاستعمارية الأوربية في كلّ من إفريقيا وآسيا، كان الغرض منها تدريب الجنود على تقنيات الحرب الحديثة، علما أنّ الحركة الاستعمارية، مسّت مناطق قريبة من تونس وبأخصّ الذكر الجزائر.

2- **الإصلاحات ا لاقتصادية :** والملاحظ، أنّ هذه الإصلاحات كانت تخضع في بداية الأمر إلى ضرورات عسكرية، ومن أجل ذلك بعثت الدولة بعض الصناعات لتجهيز الجيش، وتأمين بعض حاجياته، وتوفير الكساء والعتاد للجنود،وعلى هذا الأساس، قامت بإنشاء مَسكبة جديدة لصناعة المدافع والقنابل بحيّ الحفصية، وأسّست إلى جانب ذلك مصنعيْن للذخيرة بقصبة تونس والجم[25].

ويمكن أن نتبيّن بصورة ملموسة، أنّ البرنامج الصناعي لأحمد باي، لم ينحصر في صناعة السلاح؛ بل شمل كذلك ميادين أخرى كالمناجم والصناعات الأساسية، وفي هذا السّياق أسّس الوحدات الصناعية الأولى للبلاد، مستعينا بتقنيين ومهندسين أوروبيين، وهؤلاء الذين أوكلت إليهم مهمّة الإشراف على هذه الصنائع، وإلى جانب ذلك، اهتمّ بصناعة النسيج، فأسّس مصنع الملف بالبطان، ومصنع الجلد بالمحمّدية ومطحنة بالجديّدة، ومعاصر زيت عصرية، ومدبغة بتونس، ومصنعا للصابون من جهة ، ومن وجهة أخرى أسّس بنكا سنة 1847م؛ لصنع وإصدار العملة الورقية[26].

والإصلاحات الاقتصادية كانت تحتل مكانة أساسية، فالقوى الاستعمارية الأوربية استغلّت هذا العامل من أجل إغراق الدول في المديونية الخارجية، وفي حال العجز عن تسديدها، يتمّ فرض نظام الحماية عليها، وهو ما تفطّن له أحمد باي، فعمل على إصلاح الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

3- **إلغاء الرّق وزيارة أحمد باي إلى باريس:** ما يجب ملاحظته هو، أنّ أحمد باي أصدر في **جانفي**1846م قانونا، نصّ على تحرير الإنسان من العبودية، وقد نوّهت الدول الأوروبية بهذا القرار، وأثنت عليه، ومثّلت هذه المبادرة أحسن مدْخل لزيارة أحمد باي إلى فرنسا بدعوة من الملك لويسفيليب[27]، التي استمرّت من 5 نوفمبر 1846م، حتى نهاية ديسمبر1846م[28]، تمكّن خلالها من الإطلاع على التنظيمات المتطورة، والأجهزة المستحدثة، التي تشرف على هيكلة المملكة، وعلى ضوء ذلك انبهر العاهل التونسي، ورجال حاشيته بالنهضة الفرنسية على اختلاف أنواعها وأشكالها[29]، ومن الواضح أنّ هذه

الزيارة، تركت بصمات واضحة على كلٍّ من خير الدين باشا وأحمد بن أبي الضياف، ومهما يكن، فإنّها أسهمت في دع

م الفكر الإصلاحي، والتحديث وبروزه؛ بل مثّلت نواته الأولى[30].

4- **محدودية إصلاحات أحمد باي:** غير أنّ جلّ الإصلاحات التي قام بها أحمد باي باءت بالفشل، فلم يكن بوسع الميزانية التونسية تحمّل أعبائها ومصاريفها، خاصّة وأنّ القائمين عليها، انتهجوا سياسة الإسراف والتبذير، المتمثّلة في تشيّيد القصور[31]، وما يلفت الانتباه، أنّ النّفَسَ الإصلاحي بقي قائما لدى ثلّة من المثقّفين، خصوصا المتخرّجين من مدرسة باردو، وبعض رجال حاشية أحمد باي، الذين وفّروا الأرضية الملائمة؛ لمواصلة الإصلاح في عهد خليفته محمد باي[32].

ب -الإصلاحات في عهد محمد باي (1855م- 1859م):

إثر وفاة أحمد باي سنة 1855 م، ارتقى إلى العرش ابن عمّه محمد باي[33]، فقام بتنقيح في النظام السياسي قصد الحدّ من الاستبداد، وإرساء دولة القانون، والمؤسسات الشبيهة بما هو موجود في أوروبا ووردت هذه الأفكار في عهد الأمان[34].

1- **عهد الأمان:** بناء على ما تقدّم، أعلن محمد باي في يوم 9 سبتمبر 1857م عن صدور المبادئ العامة لميثاق "عهد الأمان"؛ بهدف توضيح حقوق الرّاعي والرّعية، وتحديد الأسّس الجديدة، التي سيرتكز عليها نظام الحكم بالإيّالة[35]، وما يلفت الانتباه، أنّ هذه الإصلاحات السياسية كانت على منوال التنظيمات العثمانيّة، التي تقرّ بضمان الأمن لسائر سكان الإيّالة.

وترتكز هذه الإصلاحات على مجموعة من القواعد، تتمثل في "تأكيد الأمان لسائر السكان على الأعراض والأموال والأبدان، والمساواة بين جميع السكان أمّام القانون والأداء والضرائب، وتضمّن عهد الأمان حرية المعتقد، وحرية التجارة، كما تضمّن السماح للأجانب بتعاطي مختلف الحِرف، وامتلاك

الأراضي والعقارات مثل أهل البلاد ، بشرط أن يتبعوا القوانين، و نصّ كذلك على تحديد الخدمة العسكرية ، وبعْث المجالس العدلية المختلطة[36].

والواضح أنّ محمّد باي، لم يكتف بهذا} بل شكّل لجنة، أُسندت رئاستها إلى مصطفى خزندار[37] لشرح عهد الأمان، وتحرير دستور مستمدّ منه، وترمي هذه القرارات إلى الحدّ من الظلم والاستبداد، وتوفير الأمن والطمأنينة في نفوس السكان على اختلاف أديانهم وألوانهم[38].

2- **المجلس البلدي** : أصدر محمد باي عدّة أوامر إصلاحية بمقتضى القرار المؤرّخ في 30 أوت 1858م، الذي نصّ على إحداث مجلس بلدي بالعاصمة، تسند رئاسته إلى الجنرال حسين، وما ينبغي التنبيه إليه، أنّ الإصلاحات السياسية واكبتها إصلاحات أخرى؛ تهدف إلى تعصير البلاد ، وعلى هذا الأساس، تمّ بعْث أول خط تلغراف بين تونس والجزائر، وجلْب ماء زغوان إلى الحاضرة وضواحيها[39] ، وما يلفت الانتباه كذلك، أنّ عهد الأمان قد احتوى على نقاط مجحفة في حقّ الوطن، تمثلت في الامتيازات لفائدة الأجانب، لاسيّما حقّ امتلاك الأراضي الزراعية ، التي ستفتح الباب على مصراعيه أمام تغلغل الاستعمار بتونس[40].

ج-إصلاحات محمد الصادق باي (1859 م-1882 م):

إثر وفاة محمد باي في 22 سبتمبر 1859م، خلفه أخوه محمد الصادق باي[41]، الذي استهلّ عهده بأداء القَسَمِ على الالتزام بعهد الأمان، مصرّحا بما يلي:"إنّي حلَفْتُ وأحلفُ بالله وعهده وميثاقه، أن أسير على مقتضاه، وأن لا أخالفه، ولا أتعدّاه"[42]، ولم يكتف بهذا؛ بل أصدر عدّة قرارات، منها أمر في 21 مارس 1860م، متعلق بالخدمة العسكرية، وآخر مؤرّخ في 27 فيفري 1860م، متعلّق بضبط نظام الوزارة الكبرى، وقرار آخر في 20جويلية1860م، نصّ على إنشاء المطبعة الرّسمية وجريدة "الرائد التونسي"[43].

1- **المطبعة الرسمية وتأسيس الرائد التونسي:** أصدر الباي محمد الصادق قرارا في 20جويلية1860م، نصّ على إنشاء مطبعة بالحاضرة؛ لطبع الصحف والكتب، وزيادة على ذلك، تمّ تأسيس صحيفة أسبوعية باللغة العربية، تسمّى "الرائد

التونسي" بمقتضى مرسوم، كانت غايته تبليغ نتائج أعمال المشرعين، الذين سهروا على شرح المبادئ التي تضمنّها ميثاق عهد الأمان [44].

2- **المجلس الأكبر:** عيّن الباي محمد الصادق أعضاء المجلس الأكبر، الذي تكوّن من ستين عضوا، يستشيرهم في أمور الدولة، ثلثهم من الوزراء ورجال الدولة، والثلثان الباقيان من أعيان المملكة؛ مهمّته حفظ الأمن وحماية السكان، ومراقبة تطبيق القوانين، وعقد أول اجتماعاته يوم 19 أوت 1860م[45].

3- **دستور 1861 م:** انطلقت لجنة إعداد الدستور، وصياغته منذ سنة 1857م، بناء على ما نصّت عليه وثيقة عهد الأمان، و تتركّب من الوزير مصطفى خزندار، الذي أُسندت إليه الرّئاسة، وعضوية خير الدّين باشا، وأحمد بن أبي الضياف، وأنهت مهمّتها سنة 1861م[46]، وعلى ضوء ذلك، أصدر محمد الصادق باي في 29 جانفي1861م مرسومًا، يُعْلِمُ فيه الرّعية بالدستور الجديد، ويحدّد يوم 26أفريل1861م، تاريخا لابتداء العمل به، وتمّ نشره في جريدة الرائد التونسي[47].

وفي الحقيقة، تعتبر وثيقة الدستور أهمّ أثرٍ فكري، يعكس محاولة تجديد الحياة المؤسّساتية، وتحديثها، فلأول مرّة في تاريخ تونس يتمّ الفصل بين السلطات الثلاث، والحدّ من سلطة الباي، والملاحظ أنّ هذا الدستور قد احتوى على وثيقة، تتكوّن من مائة وأربعة عشر فصلا[48].

❖- السلطة التنفيذية:

منحت للباي، وخوّلت له اختيار الوزراء، وتعيّينهم، وحقّ العفو على المساجين، مع الإشارة إلى أنّه سحب منه حق التصرّف في شؤون البلاد، وأُلزم كذلك باحترام القانون[49].

❖- السلطة التشريعية:

وقع الحدّ من سلطة الباي التشريعية، والتي أصبحت بمقتضى دستور سنة 1861م، مشتركة بينه وبين المجلس الأكبر، والذي ينظر في مشاريع القوانين، ويناقش الميزانية العامة للإيالة.

❖- السلطة القضائية:

أوّل ما يجدر ملاحظته ، بأنّه قد تمّ سحب السلطة القضائية من الباي، ومنحها للمحاكم العشرة(50) وعلى ضوء ما تقدّم نلاحظ، أنّ وثيقة الدستور1861م، هي أهمّ أثر فكري، يعكس محاولة تجديد الحياة السياسية المؤسّساتية، وتحديثها، وتنظيم العلاقات بين السُلَطِ الثلاث وبين الحاكم والمحكوم، وخلاصة القول، أنّ دستور1861م، قد أقام نظامًا، ملَكيًا، دستوريا، مقتبسًا من النُظم الغربية(51)، غير أنّ الإصلاحات السياسية، المُمثلة في عهد الأمان والدستور، قد واكبتها إصلاحات أخرى؛ تهدف إلى عصرنه وتحديث البلاد، وفي هذا السّياق، بُعِث خطٌ للتلغراف بين تونس والجزائر في شهر ديسمبر 1860م، وعبِّدَ أوّل طريق بين تونس وباردو سنة 1860م، كما رُمّمت "حنايا زغوان"، وفي الحقيقة فإنّ هذه الإصلاحات وخصوصا السياسية منها، تعتبر ثورة في نظام الحكم بتونس، لو أنّها طُبّقت، واحترِمت(52).

د-خير الدّين باشا وأفكاره الإصلاحية:

1- **تأثّر خير الدّين بالنهضة الأوروبية:** الجدير بالإشارة، أنّ خير الدّين كان متأثرا، ومنبهرا بالنهضة الأوروبية؛ ومردّ ذلك إلى تكوينه التعليمي والثقافي، وإتقانه لعدّة لغات أجنبية، بالإضافة إلى رحلاته المتعدّدة إلى مختلف العواصم الأوروبية، وإقامته في باريس لمدّة أربع سنوات (1853م-1857م)، والتي واكب فيها عن قُرب مظاهر النهضة الشاملة التي عرفتها فرنسا؛ ولعلّ الأمر الأهّم إعجابه بالنظام السياسي، الذي تقوم على المؤسّسات الدستورية، إضافة إلى تشبّعه بمبادئ الثورة الفرنسة (حرية، مساواة، عدالة)، من خلال ما طالعه من مؤلّفات فلاسفة التنوير(53).

وكان لكلّ ذلك الأثر العميق في اتّجاهاته السياسية والفكرية، فلا غرابة إذن أن يحاول تطبيق المناهج العصرية والمبادئ التحررية، و نلمس ذلك من خلال تنظيمه لوزارة البحرية، والدفاع في فترة عهد الأمان ومساهمته في إعداد دستور 1861م[54]، وما ينبغي التنبيه إليه هو، أنّه وجد صعوبات وعراقيل، وقفت حاجزًا أمام تجسيد، وتطبيق أفكاره السياسية؛ لذلك اضطرّ إلى الاستقالة والابتعاد، والتفرّغ للتّأليف وكتابة مذكّراته، التي صدرت في كتابه، "أقْوَمُ المسالك في معرفة أحوال الممالك"[55].

2- أقْوَمُ المسالك في معرفة أحوال الممالك: ما يمكن ملاحظته في هذا الكتاب، أنّه حصيلة معاينته لأوروبا، بالإضافة إلى المعلومات والآراء والأفكار التحررية، التي استقاها من الكتب الفرنسية، في السياسة، والتاريخ، والاقتصاد، ويمكن أن نتبيّن ذلك بصورة ملموسة؛ فهذه الأفكار قد تبلورت أكثر فأكثر إثر النقاشات، التي دارت بينه وبين رجال الإصلاح، والتي بيّنت البعد الشاسع بين الغرب والشرق في جميع الميادين[56]، ويمكن أن نجمل هذه الأفكار في ما يلي : لمواجهة التحديات والنهوض بالدولة على جميع المستويات، لابدّ من الاقتداء بالغرب واقتباس علومه، ونظمه السياسية، والاقتصادية؛ إذ صرّح خير الدين في هذا الشأن، بأنّ الباعث الأصلي لتأليف الكتاب أوّلا هو إغراء ذوى الغيرة والحزْم من رجال السياسة والعلم، بالتماس ما يمكنهم من الوسائل، الموصلة إلى حُسن حال وتنمية، وأسباب تمدنهم؛ بتوسيع العلوم والعرفان، وتحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين، من تماديهم في الإعراض عمّا يُحْمَدً من سيرة الغير الموافقة لشريعتنا، علمًا بأنّ رفض ما يُستحسن من أعمال الإفرنج، يُلْحق في نظر خير الدين باشا "الشّين والخلل في العمران والسياسة"[57].

ويوضح ذلك، قائلا"بأنّ الشّين في الاحتياج للغير في المعارف، أمّا الخللَ في العمران، فبعدَمْ انتفاع صُناع البلاد بالصناعيين، ونتائجها الذي هو أصلٌ من أصول المكاسب، والاقتداء بالغرب، والنهوض بالبلاد والحفاظ على استقلالها، كلّ ذلك يستوجب البحث عن الأسباب، التي أدّت بالغرب إلى التّقدّم وبالشرق

إلى التخلّف، وعلى هذا الأساس، تمّ طرْح السؤال التالي: لماذا تقدّم الأوروبيون، وتأخّر المسلمون[58].

وبناء على ما تقدّم، تمكّن خير الدين باشا من إيجاد الإجابة الشافية، وهي أنّ العامل الأساسي يكمن في طبيعة نُظُم الغرب السياسية، المبنية على الحرية والعدل والمساواة واحترام المواطنين والحكّام للقانون والمؤسسات الدستورية[59]، علمًا بأنّ المساواة بين جميع المواطنين، وتحديد سلطة الحاكم، ومراقبته من شأنها، أن تحدّ من الحكم المطلق، وكذلك من الظلم؛ لأنّ لمواطنين إذا شعروا بالأمن والعدل، انصرفوا إلى العمل؛ لتحقيق أسباب التقدّم[60].

ويمكن اعتبار أنّ ما وصل إليه الأوروبيون، مردّه إلى التنظيمات المرتكزة على العدل السياسي واستخراج كنوز الأرض بواسطة تطوّر مختلف العلوم الطبيعية والتجارة، كما أنّ العدل وحُسْن التدابير من أسباب نموّ الأموال والأنفس والثمرات، وبضِدِّها يقع عكس ما ذكر[61]، أمّا تأخُّر المسلمين، فيعود إلى فساد النُظم السياسية، وما يُلفت الانتباه هو، استبداد المؤسّسة السياسية التي تقوم في مجملها على الحكم المطلق، والتي نلمس منها سوء التصرّف والظلم، ومن الواضح، أنّ الظلم لا يُشجع على العمل والبناء؛ بل هو كما يقول ابن خلدون[62]"هو مُؤْذِنٌ بخراب العمران"، ومن أجل ذلك يعتقد خير الدين بأنّه لا مناص من الخروج من التخلّف، واللّحاق بركْبِ التّقدُّم[63].

كلّ ذلك يتمّ بالتّفتح على الحضارة الغربية، والأخْذ بأسباب نهضتها ، وذلك بإرساء نُظمٍ سياسية تَنبني على الحرية والعدل والمساواة، وخضوع الحاكم والمحكوم لسيادة القانون؛ لذلك لابدّ من إصلاح التعليم وتكوين إطارات، قادرة على مواكبة التّقدّم والتّطوّر.

❖- الأخْذُ بأسباب الحضارة الغربية، لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية :

وممّا يجب ملاحظته، أنّ التّفتّح على الحضارة الغربية، والأخذ بأسباب تقدّمها، لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية؛ بل بالعكس فهو منسجمٌ مع روحها، استناد إلى قول الرسول محمّد صلّى الله عليه وسلّم "الحكمة ضالة المؤمن، أين وجدها، أخذها"، والجدير بالذّكر، أنّ مجال الاجتهاد واسعٌ في

الإسلام، والعمل بالرّأي الواحد مذموم[64] ،كلّ هذا يستوجب النهوض أولاً بسنّ قوانين دستورية مضبوطة، تحدّ من الحكم المطلق، وتقوم بمراقبة السلطة التنفيذية من قِبل مجلسٍ نيابي، يضمن الحرية والعدل والمساواة بين جميع السكان[65].

3- إصلاحاته: عاد خير الدين إلى الحياة السياسية بعد فترة من الاعتزال، امتدّت زهاء تسع سنوات، فعُيّن وزيرا أكبر، ورئيسًا للجنة المالية الكومسيون[66]، ولتحقيق مشروعه السّياسي،كان لابدّ له من تطهير جهاز الحكومة، وإسناد المسؤوليات إلى رجال، عُرفوا بنزاهتهم، وتفانيهم، وحُبّهم للوطن، فوجد ضالته لدى أنصار الحركة الإصلاحية، الذين ساعدوه في القيام بعدّة إصلاحات[67].

❖- الإصلاحات الإدارية:

ولتحقيق التّقدّم، كان لابدّ من الأمن والطمأنينة، وعلى هذا الأساس قامت إصلاحاته الإدارية، التي بدأت بمقاومة ظاهرة الرّشوة والاختلاس، فعملت حكومة خير الدّين على إرساء إدارة مُنظمة، تحُول دون سوء التّصرّف، والعَبَث بالمصلحة العامّة، وتعمل على تطوير البلاد[68]، مع الإشارة إلى أنّه على المستوى الجهوي، وقع الحدّ من الرّشوة والاختلاس، بتنظيم عمل القِيَاد، ومراقبة تصرّفاتهم في شؤون السّكّان.

وما يمكن ملاحظته، دعوة خير الدّين باشا إلى تسليم وصْلٍ أثناء جمْع الأموال الجبائية إلى كلّ مواطن مقابل دفْعِه لأيّ مبلغ، يتسلّمه القياد، و هذه الإجراءات ترمي إلى ضمان المساواة بين المواطنين، والحيلولة دون الارتشاء، ولنجاعتها، يتوجّب تحجير بيْع الوظائف، ومن نتائجها المهمّة، المصالحة بين المواطنين والدولة[69].

❖- الإصلاحات القضائية:

بعْثُ الطمأنينة في قلوب المواطنين، يستوجب مؤسّسة قضائية عادلة، باعتبار أنّ "العدل أساس العمران"، وعلى ضوء ذلك، سنّ خير الدّين قوانين، تضبط

صلاحيات القضاة، وتنظم طريقة عملهم، وتمّ ذلك بتشكيل لجنة سنة 1875م، تولّت النّظر في المجالس الشّرعية، التي وقع تنظيمها على أسّس جديدة، فتمّ استحداث خمسة عشر مجلسًا شرعيًا، ولتكون أحكامه عادلة، استوجب وضْعَ حدٍّ للتّدليس وشهادات الزور، فسنّ بذلك خير الدّين قانونًا أساسيًا لمهنة العدول، حيث ضبط عددهم، وطريقة تعيينّهم، وتراتيب عملهم.

غير أنّ الشغل الشاغل لخير الدّين، كان المحاكم القنصلية التي تنظُر في جميع القضايا الجبائية والمدنية والتجارية، التي تتعلّق بالأجانب، فبالإضافة إلى كونها تحدّ من السّيادة الوطنيّة، فهي تهضُم حقوق التونسيّين عند النّظر في نزاعاتهم مع الأوروبيّين(70)، علما بأنّه لا يمكن إلغاءها؛ لذلك تمكّن خير الدّين من إقناع الدّول الأوروبية ما عدا إيطاليا بإنشاء مجلسٍ عدلي مختلط، بمقتضى منشور صادر في جويلية1874م، يتكون من رئيس تونسي، وأعضاء أوروبيين؛ وغايتة من كلّ هذه الإصلاحات هي تحديث الهياكل الإدارية والقضائية؛ لخلق مناخ ملائم للعمل والاجتهاد ، وبالتالي النّهوض بالبلاد(71).

❖- الإصلاحات الجبائية:

لتشجيع الفلاحين، اتُّخذت إجراءات جبائية؛ قصد التخفيف من عبء الضرائب، التي كانت عائقا أمام النّمو الاقتصادي، ولبلورة هذه الإجراءات، عمد خير الدّين إلى التّخفيف من ضريبة القانون المُوظفة على الزّياتين، ومنحِ الأراضي البور؛ قصد تشجيرها، وإصلاحها، وإعفاء أصحابها من الضرائب لمدّة خمس عشرة سنة، بالإضافة إلى تشجيعه على غراسة الزّياتين والنّخيل(72)، فلا غرابة إذن، أن تكون هذه الإجراءات خيرَ حافزٍ، ودافعٍ للفلاحين على استئناف نشاطهم الزراعي؛ ممّا أدّى إلى ارتفاع الإنتاج، وتوَسُع المساحات المزروعة إلى سبع مائة ألف هكتار سنة 1877م، بعد أن كانت ستين ألف هكتار سنة 1869م(73).

❖- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

أصدر قانون "الخمّاسة" للنّهوض بالفلاحة، و حدّد فيه حقوق، وواجبات الخمّاس، ونظّم علاقته مع الفلاح، وحماه من تجاوزاته، كما بعث جمعية

الأوقاف، بمقتضى قانون صدر في سنة 1874م؛ لإدارة الأراضي المُحْبَسة على المنشآت العمومية كالمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها؛ لتحسين التصرّف فيها، وتنمية مردودها، وعدم إتلاف مداخيلها؛ ولتسخيرها لخدمة المصلحة العامّة[74] من جهة.

ومن جهة أخرى، اهتمّ بالقطاع الصناعي، ونلمس ذلك من خلال إصداره قانونا، يضبط حقوق وواجبات العمال والصُنّاع، وتنظيم العلاقة بينهم، وأسّس مجلسا تجاريا، ينظر في النزاعات التي تقع بين العملة والأعراف سنة 1877م، وتجلّت عنايته أيضا بالقطاع التجاري، خاصة التجارة الخارجية، من خلال تخفيض الأداءات الجمركية؛ بهدف التّشجيع على الإنتاج والتّصدير.

وبفضل هذه الإصلاحات، انتعش الاقتصاد، وازدادت المداخيل[75]، مع الإشارة بأنّ سياسة التّقشف التي انتهجها خير الدّين، شملت كذلك التّخفيض من مرتبات الباي وحاشيته، وعلى هذا الأساس تمّت المصالحة بين المواطنين والدولة، فتغيّرت نظرة الأهالي للدولة، التي لم تعد أداة لاستغلالهم؛ بل بالعكس أصبحت جهازًا لخدمتهم[76].

4. - إصلاحات التعليم: إرساء دولة حديثة متقدّمة قادرة على مواجهة التّحديات، يستوجب تحديد أساليب التربية والتعليم؛ لذلك تمّ بعث تعليم عصري متفتّح؛ لتوفير الإطارات، خلْقِ عقلية جديدة، أساسها الحداثة فتكون حافزًا على الإصلاح والتجديد[77]، وممّا يجب ملاحظته، أنّ التعليم في الزيتونة، كان منحصرًا في تدريس العلوم الإسلامية، يعتمد على التّقليد، والنقل، ولم يكن قادرًا على تخريج الإطارات، ومن أجل ذلك قام خير الدّين بمحاولات لإصلاحه؛ ولكنّه وجد معارضةً، فاكتفى بإصدار منشور في 26 ديسمبر 1875م، تضمّن قائمة مواد التعليم، وضبطَ نظامَ الامتحانات والمناظرات[78].

وفي نفس الوقت أرسى نمطًا آخر من التعليم طِبقًا للمناهج الفرنسية، بتأسيسه للصادقية، وذلك بمقتضى قانون، أصدره الباي محمد الصادق في 13جانفي1875م، نصّ على بعْث المدرسة الصادقية، وهي مؤسّسة ثقافية، فتحت أبوابها يوم 17 فيفري 1875م لمائة وخمسين تلميذا[79]، غير أنّ ما ينبغي

ملاحظته هو عدم اعتماد المعهد الصادقي على العلوم الإسلامية فحسب؛ بل أُضيف إليها العلوم العقلية كالرياضيات والفيزياء والكيمياء، والعلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، مع الإشارة إلى أنّ هذه العلوم تمّ تدريسها باللغة الفرنسية، وإلى جانب ذلك أُدرجت اللغات الأجنبية كالتركية والإيطالية والفرنسية، وقام بانتداب عدد من الأساتذة الأوروبيين[80].

تميّزت هذه المدرسة بحداثة تعليمها، وكانت عصرية في مضمونها ومناهجها، المبنية على العقل والنّقد ولضمان بقائها، حبَس عليها مائتين وواحد وثلاثين ملكيةً، ممّا وفّر مجانية التّعليم، علمًا بأنّ الصادقية أصبحت منذ تأسيسها رمزًا للحداثة والتفتّح، وهمزة وصلٍ بين الحضارة العربية الإسلامية والأوروبية[81].

❖- **محدودية الإصلاحات :**

تعود محدودية التجربة الإصلاحية وهشاشتها إلى عوامل عديدة، من أبرزها سوء الحالة الاقتصادية، والحالة العامّة للبلاد إضافة إلى طبيعة النّظام السياسي، الذي لم يكن يساعد على تطبيق الإصلاحات[82].إضافة إلى العوامل الخارجية التي تكمن في التّسرّب المالي الأوروبي، والمعاهدات اللاّمتكافئة التي فرضتها القوى الأوروبية، كلّ هذا جعل البلاد سوقًا مُفَضلاً للتجارة الأوروبية، إلى جانب انخفاض المعالم الجمركية على البضائع الأجنبية عند دخولها[83]، و سياسة المديونية؛ إذ اقترضت الدولة أموالاً طائلة من الدول الأوروبية ، وعجزت عن تسديدها، كلّ هذا أدّى إلى وضع المالية التونسية تحت نظام الرّقابة الأجنبية والتصرّف الأوروبي، وبناء على ما تقدّم، تمّ تأسيس اللّجنة المالية الكومسيون سنة 1869م، ومن الطبيعي أن تُعرقل هذه التدخلات التي أضرّت بالاقتصاد، ومسّت السّيادة الوطنية، وأفشلت الإصلاحات[84].

ورغم كلّ هذا يبقى خير الدّين رمزًا من رموز الإصلاح، فقد دافع عن مبادئه الإصلاحية بجرأة، وكان مشروعه يرمي إلى النّهوض بالإيّالة وحمايتها من الأطماع، والحفاظ على سيادتها واستقلالها.وكان يمقت سياسة المديونية

والتّبعية الاقتصادية، التي اعتبرها خطرًا على البلاد، فلا غرابة إذن أن نلمس أفول المشروع النّهضوي على إثر إقالة خير الدّين من مهامه السياسية[85].

ثانيا: مرحلة الاستعمار الفرنسي:

ا- احتلال تونس:

كانت تونس تتمتّع بموقع جغرافي استراتيجي، قريب من أوروبا الامبريالية، التي تدّخلت في شؤونها الدّاخلية منذ مؤتمر فيّينا سنة 1815م، وبالإضافة إلى قربها من المركز الإمبريالي سبَبُ فشل نهضتها، مع الإشارة أنّ الوضع تفاقم إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، واستفحل خاصة في النصف الثاني من القرن 19م، وخصوصا في السبعينات والثمانينات[86]، حيث أصبحت القوى الرأسمالية في حاجة إلى أسواق لترويج بضائعها، وإلى مجالات لاستثمار أموالها، كلّ هذا أدّى إلى التدخل الذي ساهم في اختلال موازين القوى بين الغرب والشرق[87].

واستغلّت هذه القوى حالة الضّعف والوهن، التي كانت عليها تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لبسط نفوذها، ولا غرابة إذن أن يكون التّدخل في بداية الأمر تجاريًا، تجلّى في اقتسام السوق التونسية بين دولها، ويبدو أنّ الإستراتيجية تغيّرت بعد ذلك؛ لاحتداد الصراع، خاصة في فترة الرّكود الاقتصادي، متخذةً طابعًا ماليًا، ثمّ سياسيًا، وما يلفت الانتباه أنّ هذا التدخّل، قد اكتسى في بداية الأمر طابعا تجاريا؛ ولكنّه ما انفكّ يتطوّر تدريجيا، ليأخذ طابعًا ماليًا، ثمّ عسكريا وسياسيا[88].

وإذا تأمّلنا مليّا الوضع، فإنّنا نجد أنّ نظام الامتيازات والمعاهدات غير متكافئ، وكان التسرب المالي والتجاري من الوسائل المدعمةّ للوجود الأوروبي، وفي هذا السّياق دفعت الأطماع الإيطالية في تونس بفرنسا إلى التّدخل بصفة جديّة؛ إذ أصبح قنصلها تيودور روسطان، يبذل قصارى جهده لضمان التفوق الفرنسي ، ونلمس ذلك في سعيه إلى الحصول على أكثر ما يمكن من الامتيازات لفائدة الفرنسيين[89]، فلا غرابة إذن أن تتذرّع الحكومة الفرنسية بحماية الحدود الجزائرية؛ لتبرير تدّخلها في تونس؛ إذ ادّعت أنّ هذه الحدود،

تتعرّض باستمرار لهجومات القبائل التونسية[90]، واستغلّت المناوشات التي جرت بين قبيلة ناهد الجزائرية وقبيلة خمير التونسية في شهر مارس 1881م؛ لتتدّخل عسكريا بدعوى الحفاظ على أمن الحدود، ممّا أدّى إلى مواجهة بين الجيش الفرنسي والقبائل التونسية يوميْ 30 و31 مارس 1881م[91].

استغلّت فرنسا أحداث قضية قبائل خمير، والتي لم تكن سوى تعلّة واهية، اتّخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال تونس، وعلى هذا الأسّاس شرعت في شهر أفريل 1881م في بسط حمايتها ونفوذها على تونس يوم 24 أفريل 1881م، وتسرّبت كتيبة فرنسية، تضمّ ثلاثة آلاف وخمس مائة رجل من الجزائر إلى تونس فاحتلّت الكاف في يوم 26 أفريل 1881م، وسوق الأربعاء في 29 أفريل، وعين دراهم في 11 ماي 1881م، وفي نفس الوقت قامت وحدة الشرق البحرية باحتلال طبرقة يوم 26 أفريل 1881م، وفي أول ماي استسلمت بنزرت دون مقاومة تذكر[92]، وفي يوم 8 ماي 1881م زحفت الجيوش الفرنسية إلى العاصمة تونس وفي يوم 12 ماي1881م، و تمّ توقيع معاهدة باردو "قصر السعيد"، التي كرّست الهيمنة الفرنسية، ونتيجة لهذه الأوضاع، فقدت تونس استقلالها وسيادتها[93].

ب-الحركة الوطنية التونسية:

تحركت النّخبة الوطنية، فوحدّت صفوفها؛ للتصدي لمشاريع الحماية ومظالمها، فاتّخذت من الصحافة وسيلة للدفاع عن الهوية والوطن، عاملة على إيقاظ الشعب من سباته، وخموله، واستسلامه، وتحسيسه بحقوقه، وبعد الحرب العالمية الأولى تنامى الحسّ الوطني ، ومع الحركات الاستقلالية طُرح مفهوم الإصلاح والتّحديث كآلية لمواجهة التّخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والتعليمي، والخروج من براثن الاستعمار، واستفادت من الطلبة التونسيين الدراسين في الجامعات الفرنسية، وتوظيف علاقتهم مع الأحزاب الفرنسية، واحتكاكها بحركات اليسار، والمنظمات الشغيلة، والمجتمع المدني بفرنسا، فانعكس كلّ ذلك في أدبياتها، وأفكارها، وتوجهاتها السياسية.

ج -المقاومة الثقافية والتعليمية:

❖-الخلدونية:

بادرت جريدة الحاضرة بتأسيس الجمعية الخلدونية يوم 22 ديسمبر 1896م، واستمدّت تسميّتها من اسم العلامّة عبد الرّحمان بن خلدون، تهدف إلى إدخال الثقافة العصرية إلى حلقات جامع الزيتونة وأُسندت رئاستها[94] إلى محمد الأصرم [95]، ونشير إلى أنّ مهمّتها، قد تمثّلت في تكميل النّقص الواضح ببرامج جامع الزيتونة، وذلك بتنظيم محاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والفيزياء والكيمياء، وفي الآن نفسه، يتمّ تعليم طلبة الزيتونة طرقًا جديدة ومواد جديدة ، تمثل إسهامًا في تكوين الفكر النّقدي لديهم ، وتمكينهم من التّفتح على العالم الخارجي[96].

وأرادت من هذا المشروع فتح الجامع الأعظم على الثقافة العصرية؛ قصد إحياء النّفوس الخاملة، التي رضيت بالهوان طويلا، واتّخذت الانطواء والعزلة منهجًا في الحياة؛ فلعلّها إن تنفسّت روح العصر، وثقافته، ستستطيع المواجهة والحوار[97]، والمساعد على تأسيسها هو نزعة المُقيم العام روني ميلي René Millet[98]، الذي سعى إلى التّوفيق بين مقتضيات المدنية الحديثة ومبادئ الدّين الإسلامي، ونلمس ذلك من خلال ما كتبه: "كان غرضي من ذلك، أن أُثبت درجة استعداد الإسلام، لتلّقي العلوم الحديثة وكفاءة المسلمين في تلقين إخوانهم ثمار هذه العلوم"[99].

وبناء على ما تقدّم، تمّ الاتّفاق بين جماعة "الحاضرة" والإقامة العامّة على أهداف هذه الجمعية وهي، إظهار الموافقة بين الشريعة الإسلامية والتّمدّن الحالي، باستعمال ما لا ينافيها من الطُرق الجديدة في التّعليم[100]؛ لذلك كتبت اللجنة المكلّفة بالخلدونية، متحدثة عن دواعي التّأسيس والأهداف والبرامج :

أوّلا: تأسيس جمعية مؤلّفة من مسلمين عارفين بتلك المقاصد؛ غرضها بثّ المقاصد، وتخريج معلمين قادرين على نشر أصول المعارف الأوروبية باللغة العربية.

ثانيا: تشتغل بالمقارنة والتّوفيق بين شرائح الأهالي والأوربيين.

ثالثا: توسيع نطاق العلوم العصرية بجامع الزيتونة، والتّفتح على الحضارة الغربية، والتّوفيق بينها وبين الحضارة العربية[101].

مع الإشارة إلى أنّ الجمعية الخلدونية، فتحت أبوابها يوم السبت 15 ماي 1897م، باحتفال رسمي حضره المقيم العام روني مييي René Millet[102]، و أصبحت من أكبر المؤسسات التعليمية في المغرب العربي، فصارت قبلة لكثير من طلبة المغرب والجزائر[103].

وأصدرت نشرية "المدرسة"، مهمّتها نشر الدروس المثالية المُقدّمة بالخلدونية، وملّخصات للمؤتمرات والنّدوات العلمية [104].وخلاصة القول أنّ نشاط الخلدونية، يندرج ضمن الحركة الإصلاحية التّحديثية، التي لعبت دورا هامًّا في تثقيف طلبة الزيتونة، وتوعيتهم، وبثّ روح الوحدة بينهم وبين طلاّب الصادقية والخلدونيّة، وممّا ساهم في بروز الوعي والتّوحيد بين شقي الطلبة.

❖-جمعية قدماء الصادقية:

عقد اجتماع بمقرّ الخلدونية، ضمّ جمعًا من قدماء الصادقية لتأسيس جمعية؛ تهدف إلى التّعاضد والاتّحاد والمؤاخاة وبثّ المعارف، وبناءً على ما تقدّم، تمّ انتخاب هيئتها[105] مُنحت رئاستها إلى خير اللّه بن مصطفى[106]، والجدير بالذكر أنّ هذه الجمعية، تسعى إلى تخليد الأفكار ونشر المبادئ التّجديدية، التي كان المعهد الصادقي مصدرًا لها، وفي الآن نفسه ترمي إلى تغيّير عقلية الشعب التونسي والإسراع بدفعه نحو التقدم، والأخذ بالأفكار العصرية.

وفي هذا الصدد صرّح علي باش حامبة قائلا: "إنّه لبلوغ ذلك علينا أولا، أن نجتهد للحفاظ على هذا الفكر التّجديدي، الذي كان المعهد الصادقي مُلهمًا له، وفي الآن نفسه نعمل على تنميته لدى رفاقنا، ثمّ نشرِه بين عامّة الشعب[107]، وفي هذا السياق قصدت الجمعية تحقيق هدفين بواسطة إحداث مكتبة، وتنظيم محاضرات، موجّهة إلى قدماء الصادقية، وأخرى موجّهة إلى عامّة الشعب في أكثر الأحياء اكتظاظا[108].

استطاعت الجمعية أن تنظم خلال سنة واحدة من أفريل 1906م إلى أفريل 1907م حوالي أربعَ وثمانين محاضرة، منها سبعًا وعشرين في مقرّها، وسبعًا وخمسين في الأحياء الشعبية[109]، والواضح أنّ الجمعية كانت تهدف إلى نشر الوعي بين الجماهير، لتحقيق نهضة أدبية وفكرية، وإعادة بعْث الحياة في المملكة التونسية، وفي هذا السّياق صرّح علي باش حامبة، قائلا: "في اليوم الذي نصل فيه إلى تربية عامّة الشعب، نكون قد نجحنا في إيقاظ النشاط، والإسراع ببلادنا نحو وضعٍ أكثر تلاؤمًا مع متطلبات العصر"[110].

والجدير بالملاحظة هو أنّ عمل الجمعية، يندرج ضمن الحركة الإصلاحية، وتجلّى ذلك من خلال تصريح الشيخ محمد عبده خلال زيارته الأولى لتونس في ديسمبر 1884م، بأنّ هناك تقاربًا كبير بين الحركة الإصلاحية بتونس، وأهداف جمعية العروة الوثقى[111]، وقد أكّد على الشيء نفسه خلال زيارته الثانية لتونس في ديسمبر 1903م ، ناصحًا في الآن نفسه الإخوة الجزائريين بالاستفادة من هذه الحركة[112].

واكبت الصحافة الوطنية نشاط الجمعية، ونلمس ذلك من خلال ما نشرته جريدة "الحاضرة"، التي تحدّثت عن المسامرة العلمية، التي ألقاها الشيخ النيفر بعنوان "إنّ اللّه يأمر بالعدل والإحسان"[113] ،كما نشرت ملّخصات المحاضرات، التي تُلقَى فيها[114]، ولم تكتف جمعية قدماء الصادقية بالنشاط الثقافي؛ فاهتمّت كذلك بالتعليم، ونلمس ذلك من خلال تأسيسها لمدرسة قرآنية عصرية، افتتحت يوم 15 شوال؛ إذ أقبل عليها التلاميذ إقبالا كبيرا، واعتمدت منهجًا دراسيًا، تمثّل في تحفيظ القرآن، واللغة العربية، والجغرافيا ، والحساب، والهندسة، والنّحو والصرف، والفقه الإسلامي، واللغة الفرنسية، علمًا أنّ عدد المُرَسمين فيها وصل إلى مائة وثمانين تلميذا[115].

وفي الإطار نفسه أسسّت"المنتدى التونسي" "Le cercle Tunisien"، وعيّنت عبد الجليل الزّاوش[116] رئيسًا له، وعلي باش حامبة مساعدًا له، وحسن قلاتي كاتبًا[117]، وفي الواقع لم يكن لهذا النادي برنامجا سياسيًا؛ بل كانت

جلساته، تهدف للتثقيف، والإطلاع، ومناقشة المشاكل التي تشغلهم دون مساس بالمشاكل السياسية والدينية[(118)].

مع الإشارة إلى أنّ هذه الجمعيات، كانت بمثابة كتلة المحافظين، التي حاولت الحفاظ على الهوية والشخصية الثقافية التونسية، في وجه التّغريب الممارس من قِبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية؛ لكن في ذات الوقت لا بدّ من طرْح السؤال، هل وقَّفت، أو أعاقت الجمعيات السّالفة الذكر عمليات التحديث المجتمعي، أم أنّ التحديث بمفهوم الجمعيات، يجب أن لا يكون على حساب القِيَّم المجتمعية التونسية؟.

د- المقاومة السياسية:

1- **حركة الشباب التونسي:** تطوّر الاستعمار الفرنسي، وتفاقم التناقض بين الشعب التونسي والأوروبي؛ بسبب ظُلم، وتفقير الأهالي، هما اللّذان جعلا النّخبة التونسية، تتحرك، وتتوحد، وتدرك أنّ عمل مشروع لتجديد، وتحديث البلاد، يتطلب عملاً سياسيا إلى جانب النشاط الثقافي والتعليمي، والواضح أنّها ترمي من وراء ذلك إلى الدفاع عن مصالح الأهالي، ولفْت نظر السلطات الفرنسية والرّأي العام إلى خطورة الوضع[(119)].

والملاحظة أنّ البشير صفر هو الذي وضع اللمسات الأولى لهذه الحركة، ونلمس ذلك من خلال الخطاب، الذي ألقاه بحضور المقيّم العام "ستيفان بيشون" خلال تدشين مأوى التكية للفقراء والمُعوزين يوم 24 مارس 1906م؛ إذ طالب ببعض الإصلاحات، التي يتوق إليها الشعب التونسي، كما لفت في الوقت نفسه نظرَ سلطات الحماية إلى حالة الفقر، التي يعاني منها الشعب التونسي [(120)].

وقد أسسّت الحركة جريدة "التونيزيان" يوم 7 فيفري 1907م، وهي فرنسية اللسان، وطنية المنهج، كما شارك في تحريرها ثلّة من الوطنيّين، وذلك لإبلاغ صوتهم بلهجة معتدلة، وتولّى إدارتها علي باش حامبة[(121)]، وصرّحت جريدة "التونيزيان" في افتتاحياتها، أنّها تتكفّل بالتعريف بأفكارها، وحُسن نواياها، وعاهدت نفسها في نفس الوقت، أن تقاوم بأصدق لهجة كلّ مظْلمةٍ أو

اعتداء على الأهالي، وأنّها ستبذل جهدها في درس المشاريع التي تهمّهم[122]، وقدّمت برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الممثل في:

- إصلاح التعليم، وتعميمه في الابتدائي، وجعْله مجانيًا، وإجباريًا، وتمكين أبناء الأهالي من مزاولته في الثانوي، وتشجيع النّخبة على مواصلة التّعليم العالي مع تطوير التعليم الفني.
- إفساح المجال أمام التونسيين للدخول إلى الوظائف الإدارية.
- سياسيًا، طالبت بإشراك الأهالي في المجلس الاستشاري، وإحداث تمثيل فلاحي وتجاري.
- اقتصاديا، طالبت بتعصير الفلاحة والصناعة المحليتين، والعمل على تنمية مؤسسّات الحيطة والقرض، وتنظيم التعليم الصناعي، والفلاحي بإصلاح جبائي، لمجابهة المنافسة الأجنبية.
- اجتماعيا، طالبت باحترام الأوقاف العامّة والخاصّة، بحذف ضريبة المُجبى، وسنّ أداء عقاري يُوظَف على المداخيل، وتأسيس نظام الإسعاف العمومي والطبّي، وتحسين حالة الفلاحين، وتمكينهم من اقتناء الأراضي المعدّة للاستعمار، وأكدّت على ضرورة مساهمة اليد العاملة الوطنية في الأشغال العامّة، و إصلاح نظام العدالة على أساس الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية، وإحداث نظام قضائي منفصل عن الكاتب العام[123]، والجدير بالملاحظة هو أنّ حركة الشباب التونسي، احتلّت موقعًا وسطًا بين الحركة الإصلاحية ومرحلة النّضج السياسي، وقد مرّت بمرحلتين : أولهما مرحلة نضج التكوين والإصلاح الثقافي التعليمي، وثانيهما، مرحلة إعلان المبادئ والكفاح من أجل تحقيقها، وهي الفترة الممتدّة من(1906م-1912م) [124].

ويتميز الطور الأول بدخول ثلّة من خريجي الزيتونة والصادقية ميدان الكفاح الثقافي والتعليمي، تجلّى نشاطهم في مقاومة التخلف الاجتماعي والجمود الثقافي، بالدعوة لتحديث المؤسسّات التربوية، والنّهوض بالاقتصاد الأهلي، والدفاع عن مقومات الهوية العربية الإسلامية، مع الإشارة إلى أنّ

تأسيس "الحاضرة" سنة 1888م، عُدّ حدثًا بارزًا في مسار الحركة الإصلاحية؛ لأنّه مهّد لبروز نخبة، تطمح إلى تجاوز العراقيل، التي تعرقل تطور المجتمع[125].

بدأت "حركة الشباب التونسي" بتجسيد أفكارها على أرض الواقع منذ صدور جريدة "التونيزيان" يوم 7 فيفري 1907م، وكان نشاطها ينطلق من أرضية ميدانية أساسها الالتزام بقيّم المسيرة الإصلاحية، والتّأكيد على الذاتية التّونسية، وراهنت على النّخبة، التي ساهمت في تأطير حماس الأهالي، وإذكائه عن طريق الاجتماعات والخُطَب.

2- **الحزب الحرّ الدستوري التونسي**: قامت اللجنة التونسية بعد الحرب العالمية الأولى بتأسيس حزب سياسي، وبعد اتصالات واجتماعات، جمعت نحو ستين شخصية تونسيّة، وخلال مؤتمر الصلح المنعقد بباريس1919م، قدّم عبد العزيز الثعالبي عريضة، تشمل المطالب التونسية، وتتلّخص في مطالبة فرنسا بالاعتراف للتّونسيين بحقّهم في تقرير المصير، طبقا لمبادئ ولسن (Wilson) الأربعة عشرة التحررية.

وإثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، اتّفق عبد العزيز الثعالبي مع اللجنة الاشتراكية على تأسيس حزب سياسي، وبعد رفع الحظر الذي فرضته السّلطات الفرنسية عليه، تمّ عقدت المؤتمر التأسيسي يوم 14 مارس 1920م بدار علي كاهية بنهج الباشا بتونس، وسمّوا الهيئة المسيّرة باللجنة التّنفيذية، وأُسندت رئاستها إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي[126].

وأصدرت اللجنة بيانًا، تضمّن برنامج الحزب، يدعو إلى ترشيد التونسيين، وتحريرهم من العبودية، والتّمتع بالحقوق التي تتمتّع بها الشعوب الحرّة، وذلك عن طريق نظام دستوري، يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه، وسعى الحزب إلى تحقيق المطالب التالية: بعْث مجلس نيابي منتخب بالتساوي بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين، يضع القوانين التي تهمّ الشؤون الداخلية، ويصادق على الميزانية.

- إيجاد حكومة مسؤولة أمام مجلس نيابي، والتفرقة بين السلطات التنفيذية والقضائية.

- فتح أبواب الوظائف الإدارية أمام التونسيين مثل الفرنسيين، والمساواة في المُرتبات والأجور بين التونسيين والأوربيين في الخطط المماثلة.
- إحداث بلديات منتخبة.
- توزيع الأراضي التي أخذتها إدارة الفلاحة على التونسيين مثل الفرنسيين.
- حرّية الصحافة والاجتماعات، وبعْث الجمعيات، وإجبارية التعليم[127].

وتهدف من كلّ ذلك إلى طرح مفهوم الإصلاح والتحديث؛ لمقاومة الاستعمار الفرنسي، والمطالبة بحقوق التونسيين، ومثّلَ هذا تأسيس نقلة نوعية في الفكر السياسي التونسي .

3- الحزب الشيوعي التونسي: عقد الشيوعيون التونسيون اجتماعا في بداية جوان 1936م ، تقرّر فيه تأسيس الحزب الشيوعي التونسي ، المنفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي؛ أي تونسته، وتعيين أعضاء الهيئات القيادية للحزب والهيئة المسيّرة للحزب، تتمثل في الكتابة العامة، والمكتب السياسي ، واللجنة المركزية للحزب[128]، ونظرا للظروف السياسية التي مرّت بها البلاد، لم يتمكن الحزب الشيوعي التونسي من عقد مؤتمره الأول إلاّ يومي20 و21 ماي1939م ، بأريانة بمقهى أحد اليهود التونسيين، وفي نهاية أشغاله، تمّ انتخاب لجنة مركزية، متكونة من تسعة عشر عضوا، وتعيين علي جراد كاتبًا عامًا للحزب الشيوعي التونسي[129]، وطالب بتحقيق جملة من الإصلاحات، تتمثل في تمثيل التونسيين في صُلب مجلس منتخب، وحكومة مسؤولة، والنّظر في الإصلاح الإداري والقضائي لمصلحة التونسيين، وإصلاحات اقتصادية واجتماعية [130].

ثالثا :الإصلاحات و التحديث السياسي في دولة الاستقلال:

دخلت البلاد التونسية بعد نضال طويل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول الاستقلال وممارسة السيادة، توصلّت خلالها إلى استرجاع استقلالها الداخلي في غرّة جوان 1955م، ومثلّ ذلك مرحلة انتقالية؛ لمواصلة المفاوضات بين الطرفين، ومراجعة الاتفاقيات، انتهت بالتوقيع على بروتوكول الاستقلال في20 مارس 1956م[131]، وبذلك استرجعت تونس استقلالها، وبنت

المؤسسّات الدستورية، وألغت النظام الملكي يوم25جويلية1957م، وأعلنت النظام الجمهوري، صاغت دستور 1959م المؤسّس للجمهورية التونسية الأولى، وصادقت عليه من قِبل المجلس القومي التّأسيسي، الذي أُحدِث بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 29 ديسمبر 1955م.

وصدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 1959م، المؤرخ في غرّة جوان 1959م باللغة العربية[132]، و اتّبع الدستور أسلوب التحديث السياسي le modernism politique والديمقراطية؛ حيث انفرد الشعب آنذاك بسلطة وضْع الدستور، وهو أسلوب المجلس القومي التأسيسي، وهو ما يعبّر عنه في الفكر السياسي الديمقراطي المعاصر "الجمعية التأسيسية" أو "الجمعية النيابية التأسيسية"، التي يُعهد إليها بمهمّة وضع دستور، يُصبح واجب النّفاذ، عرفَ ستة عشر تعديلاً، أولها كان سنة 1965م، وآخرها كان سنة 2008م، و هذه التعديلات كانت تسير بحسب مقتضيات المصلحة والتحديث السياسي.

ا- **المرحلة البورقيبية:(1955م-1987م):** اتّجه بورقيبة إلى بناء دولة عصرية وفق النّموذج الغربي؛ قصد تحديث المجتمع التونسي وهذا بعد إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية التونسية في 25 جويلية1957 م، وفي 1 جوان 1959م، تمّ الإعلان بقصر باردو عن إصدار دستور للجمهورية التونسية المستقلة، بواسطته تمّ تنظيم الحياة السياسية من قِبل الحزب الحاكم "الحزب الحر الدستوري الجديد"، تضمّن هذا الدستور قواعد إرساء النّظام السياسي التونسي؛ إذ تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي،كما أقرّ الدستور مجموعة من الأحكام العامّة والمواد التي تتضمّن، وتنظم حقوق الأفراد، وحرية التعبير، والصحافة، والنّشر، وتأسيس الجمعيات والنّقابات، والأحزاب.إضافة إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية.

لقد انتقل الحبيب بورقيبة في مشروعه التّحديثي من المستوى الاجتماعي، بإلغاء التّمييز بين المرأة والرجل، وخلْق المساواة بينهما إلى المستوى السياسي بالتدريج ، حيث أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس

أحزاب سياسية، بشرط إعلان تخليها عن العنف، والتعصب الدّيني، وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية[133]، ومع ذلك فإنّ وجود معارضة سرية، شكّلت أحزابًا سياسية، تعمل في الخفاء تدّل على أنّ عمليات التحديث والإصلاح السياسي، لم تكن تحضَ بإجماع مجتمعي، وأنّ الرؤية الأحادية للقيادة السياسية، جعلت من النظام التونسي نظاما شموليا.

وفي هذه الفترة أقدمت تونس على عدّة انتخابات بلدية، وتشريعية، ورئاسية؛ من أجل إفراز مؤسسّات تمثيلية، تذوب فيها الخلافات الدّاخلية بين مختلف الفرقاء السياسيين، فتميزت تونس بخاصيتين هامتين - : وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية بالبلاد -التّوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال، ونشير إلى أنّ النظام التونسي تميّز بنوع من الاستقرار السياسي، حيث يرى الأستاذ عبد االله العروي، أنّ تونس كانت دائما أقرب إلى دولة عصرية على الشاكلة الأوربية، قادرةً على تحقيق الانصهار الذي طالما تأخّر إنجازه، حتى يحصل توافق وتلاءم بين المجتمع والدّولة، وقد ساعد في تحقيق هذا التّقدم المجتمع التونسي نفسه المتميز بالعقلنة والعلمنة، اللّتان ساهمتا في تجنيبه الكثير الحزازات والصراعات[134].

ب- مرحلة زين العابدين (1987م-2011م):

في اليوم السابع من نوفمبر1987م، استحوذ الرئيس زين العابدين بن علي على السلطة، بعد تنحيه الرئيس السّابق الحبيب بورقيبة بناءً على تقرير طبّي، يثبت عجز الرئيس عن أداء مهامه الدستورية، حيث انتهج فتح المجال أمام الحريات والتعددية السياسية، والعفو على الناشطين السياسيين، وأسماه "بالعهد الجديد"، وأعطى طابعًا انفتاحيًا، من خلال ترسيخ مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا، وإلغاء المادة التي تقرّ بأنّ الرئيس، يُنتخب مدى الحياة، واستبدالها بمادة، تجيز للرئيس انتخابه مرتين؛ لكن سرعان ما غُيِّرت سنة1997م، حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 2009 م و 2004 م و 1999م.

والمتتبع للمشهد السياسى والوضع الاجتماعى والاقتصادى في تونس في تلك الفترةن يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على مستوى

الواقع، والفجوة بين الأُطُر والهياكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من ناحية، والواقع السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى ، وأصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع[135]،كما تميز خطاب الديمقراطية في تونس بالازدواجية؛ إذ حرصت الحكومة التونسية على تحسين صورتها أمام العالم الخارجى، فيما يتعلّق بالتزامها بتطبيق مبادئ الديمقراطية، وبالموازاة مع ذلك فقد كانت تمارس كلّ أشكال القمع على كلّ من يخرج على سياسة "بن علي" ،كما يلاحظ أنّ مختلف التعديلات الدستورية التى قامت بها السلطة، تصبّ في سياق تعزيز مكانة رئيس الدولة، وزيادة نفوذه وسيطرة الحزب الحاكم، وتستهدف إقصاء وتهميش المعارضة السياسية، وفرض المزيد من القيود على حقوق التعبير، وحرية الصحافة، والاعتقالات بحقّ قيادات الأحزاب، والنقابات، أماّ فيما يخصّ التعددية السياسية، فقد كانت تعددية شكلية؛ للتظاهر بالديمقراطية[136]، ممّا أدّى إلى التصحر السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والى تفجر العديد من الاحتجاجات والانتفاضات، قادت إلى الثورة التونسية 14جانفي2011م، والتي أسسّت للجمهورية الثانية.

ب- الإصلاحات الدستورية والسياسية بعد الثورة، وأفاق التحديث السياسي:

يمكن القول أنّ الاحتجاجات هى تعبير عن فشل النموذج التنموى التونسى خلال العشرية الأولى في بداية الألفية الجديدة من القرن الحالى، وعجْز النظام السياسى عن احتواء المطالب الاجتماعية، سرعان ما جعلها تتحول إلى مطالب سياسية، مسّت في نهاية المطاف أركان النظام، وعلى رأسه رئاسة الجمهورية،فاندلاع احتجاجات عنيفة، لم يسبق لها مثيل في تونس؛ بسبب البطالة والفساد والفقر والقيود السياسية في عام2010 م، أدّى إلى انهيار نظام الرئيس زين العابدين بن علي بعد أكثر من 23 سنة.

وبعد فترة انتقالية من تعاقب غير مستقر على رئاسة الدولة، أسفرت عن انتخاب جمعية تأسيسية لكتابة دستور جديد، ومن المكاسب السياسية التى جاءت بها الثورة، هى تأسيس أحزاب سياسية، بلغ عددُها بعد شهر من سقوط هرم النظام 40 حزبا جديدا، تُضاف إلى 16 حزبا، تنشط قانونيا، ويصبح

المجموع 56 حزبا، وحركة سياسية تشتغل مباشرة بالعمل السياسى، ناهيك عن الجمعيّات المشتغلة في الشّأن نفسه بطريقة غير مباشرة من جهة، ومن جهة أخرى تحقق إجماع النخبة السياسية حول القطيعة مع النظام القديم، والسعى إلى تأسيس نظام جديد، قوامه التحرر والتحديث السياسى[137]؛ لأنّ مطالب الثورة كانت تصبّ في اتجاه إحداث قطيعة تامّة مع الدستور القديم، وبداية عهد جديد بصياغة دستور يحقق طموحات الشعب التونسى؛ لذلك تمّ تشكيل مجلس وطنى تأسيسى لصياغة الدستور بالانتخاب الحر في 23 أكتوبر 2011م،وإعادة البناء المؤسساتى في الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية، تبدأ بالدستور أولا، وتنتهي بانتخاب الرئيس.

لقد أسفرت انتخابات المجلس التأسيسى في تونس عن تكوين أول هيئة تشريعية تونسية في 23 اكتوبر1911م ،**الترويكا**،ونعنى بالترويكا، الائتلاف الحزبى الثلاثى، الذى أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011م ، تتكون من حركة النهضة المرجعية الإسلامية، وحزب المؤتمر؛ من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات،وشكّل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموع 137 مقعد في المجلس التأسيسى، وفاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، ظلّ التحالف، ممسكًا بزمام الحكم على مدى سنتين ونيف، وذلك بتشكيلة حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادى الجبالى (حركة النهضة)، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة على العريض (حركة النهضة).

وفي 12 ديسمبر2011 م، انتخبت الجمعية التأسيسية منصف المرزوقى رئيساً مؤقتاً،فبدأت عملية صياغة الدستور التونسى الجديد في فبراير 2012 م، مع توتر كبير بين الإسلاميين والعلمانيين وعليه أصدرت الجمعية مسودة مشروع الدستور الأولى والثانى، ومسودة مشروع الثالث في 22 أبريل 2013م، وتمّت الموافقة على مسودة المشروع بأغلبية ثلثي الجمعية الوطنية التأسيسية في 26 يناير2014 م.

الدستور الناتج، هو نص ليبرالى، ينص على أنّ الإسلام هو دين الدولة، بينما في الوقت نفسه يعترف بحرية الضمير والمعتقد والمساواة بين الجنسين،وينص دستور 2014 م على نظام شبه رئاسى على غرار النموذج الفرنسى، تُناط السلطة التشريعية في جمعية أحادية من النواب، ينتخب الأعضاء بالاقتراع العام لمدّة خمس سنوات، يتمتع أعضاءها بالحصانة البرلمانية،السلطة القضائية تنقسم إلى أربعة فروع. أولا، هناك القضاء العادي برئاسة المحكمة العليا (النقض)، والتى تتعامل مع الطعون الجنائية، والمدنية من المحاكم الدنيا، التي تقع ضمن هذا الفرع. والثاني هو القضاء الإداري.

ويتألف من محاكم إدارية، ومحاكم تتعامل مع جميع القضايا الإدارية، بالإضافة إلى النص على تشكيل المحكمة الدستورية؛ ليعهد عليها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، من أجل توفير الضمانات الأساسية لبناء قضاء مستقل، كما رسم الدستور التونسى الملامح الأولية، ووضع الخطوط العامة ذات العلاقة باستقلالية السلطة القضائية، ويعدّ ذلك تطورًا مهمًا بالنسبة للقضاء التونسى، بعدما عانى طيلة السنوات الماضية من هيمنة السلطة التنفيذية.

هذه التجربة وإن كانت فتية، أثبتت فشل النظام البرلمانى في تونس؛ أي الحكومة هى التى تقود البلاد على غرار الأمر في بريطانيا وألمانيا وتركيا سابقا قبل تعديل الدستور، والعودة إلى النظام الشبه الرئاسى على غرار النموذج الفرنسى، وبالرغم من التجربة، لا يمكن وصفها بالمثالية؛ لكن يمكن وصفها بالمشجعة، إلا أنّ التنمية المحلية هي الفاعل الأساسي والرئيسي؛ لنجاح أي تجربة ديمقراطية.

تجربة الانتقال الديمقراطي والتحديث السياسى في تونس، هى التجربة الوحيدة التى حققت مقدارًا من النجاح بين بلدان الربيع العربى، أوّلها جمع الأركان الأساسية للانتقال الديمقراطى، وهى العدالة الانتقالية، والانتخابات النزيهة، وضمان الحريات الفردية والعامّة، ومنها حرية التعبير، والتنظيم، أمّا الركن الأهمّ، فهو تمرير دستور توافقى نص على أنّ "الإسلام دين الدولة، وأنّ تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون.

وبموجب الدستور أيضا، تمّ تحميل الدولة مسؤولية إرساء، ورعاية خطاب ديني وسطي، يقوم على نبذ المغالاة، ويشجع على إعمال العقل في البحث عن مقاصد التشريع، ويستدعي اضطلاع السلطة بدورها في صناعة هذا الخطاب، بدءا من المؤسسات التربوية، وصولا إلى دور العبادة، وكانت النقطة الحاسمة في الدستور التونسي، هي إلزام الدولة دستوريا بإبعاد الخطاب الديني عن التوظيف، والدعاية الانتخابية، وبفضل التوافق السياسي التونسي، تمّ استكمال بناء الهياكل، والمؤسسات السياسية، بعد الأزمات السياسية التي مرّت على تونس بعد الثورة، حيث استطاع الفرقاء السياسيين، أن يجتمعوا على طاولة واحدة.

خاتمة:

عرف الفكر السياسي والإصلاحي التونسي تطورا كبيرا على مرّ السنين، تزامن مع التغيرات المجتمعية، والتراكمات التاريخية التي عرفتها تونس، وتأثّر بالفكر الإصلاحي(جمال الدّين الأفغاني والجامعة الإسلامية) الذي قاده جامع الزيتونة المعمور، وفي العصر الحديث ظهر المصلح السياسي خير الدّين التونسي بمشروع سياسي،وقام بعدّة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، أثناء توليه رئاسة الوزراء، وألّف كتابا بعنوان "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، دوَّن فيه أفكاره السياسية، التي حملت مشروعا سياسيا، يعالج التخلف،ويقترح بدائلا، تضمن مواكبة الدول المتقدمة.

كما ظهر أيضا مصلحين آخرين، مثل أحمد بن أبي الضياف، والجنرال حسين لمآزرته؛ ولكن للأسف لم يكتب لهذه التجربة التونسية النجاح؛ بسبب الذهنية، وعدم تهيئة الأرضية، و محاربتها من قبل الدول الأوربية، والتغيرات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة، فانتهت بفرض الحماية الفرنسية على البلاد في ماي 1881م، وبقي هذا المشروع حيًّا في نفوس النُّخب، والمجتمع المدني، ونلمس ذلك في المقاومة السلمية لمشروع الحماية، عبر الصحافة،وحركة تونس الفتاة في المرحلة الأولى، ثمّ عبر تشكيل وتأسيس أحزاب سياسية، وقد ظهرت أفكار ومشاريع سياسية أخرى، مثل الحزب الدستوري القديم، والحزب الدستوري

الجديد، (المشروع الأول تيار ذو خلفية دينية متفتح على الحضارة الغربية، والتيار الثاني علماني ذو توجه تغريبي).

وقد تأثرت الحركة الوطنية التونسية بالفكر الغربي؛ بسب دراسة عدد من قيادييها بالجامعات الفرنسية، وتشبعهم بالفكر الأوروبي (الرأسمالي والاشتراكي)، وانتهت مرحلة النضال السياسي الوطني باسترجاع الاستقلال،وتأسيس الدولة الوطنية «القطرية"، فبرز خلال هذه الفترة أيضا الرئيس الحبيب بورقيبة بفكره السياسي الثاقب، واستشرافه، وطرحه مشروعا سياسيا (اتحاد شمال إفريقيا في أكتوبر1956م ومشروع أريحا، ومجلة الأحوال الشخصية، التي تعتبر من مقتضيات الحداثة.

واعتمدت على تعاليم الدّين الإسلامي الحنيف من جهة، وعلى التفاعلات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما تقتضيه من حداثة من جهة ثانية، علاوة على مبادئ الاتفاقيات الدولية، المصادق عليها من قبل الدولة التونسي وغيرها من الأفكار، والملاحظ أنّ الدولة الوطنيّة "القطرية" فشلت، بسبب تطبيق النموذج التنموي الرأسمالي تارة، والنموذج التنموي الاشتراكي طورا آخر، وتأثيره على الحياة السياسية، وغياب التقاليد والممارسة الديمقراطية، وعدم احترام حقوق الإنسان، والتداول السلمي على السلطة، والاستبداد والرئاسة مدى الحياة، والإقصاء، وفشل المشروع التنموي، وإرهاصات التغيير السياسي في تونس مع تحرك الجبهة الاجتماعية، وعجز النظام السياسي عن احتوائها، والاستجابة لمطالبها (2000م-2010م).

وتسبّب في اندلاع عدّة انتفاضات، أبرزها ثورة 14جانفي 2011م، التي استشرفت المستقبل، وحملت مشروعا سياسيا جديدا آخر توافقي، وحداثيم تفتح، يرفض الإقصاء، والتهميش، وتجسّد في دستور، نال إعجاب العالم، كان سببا في نجاح الانتخابات، والتداول السلمي على السلطة، وبروز ثلاثة تيارات سياسية، الأول علماني لائكي رأسمالي، والثاني إسلامي حداثي، والثالث يساري، وبروز تيار رابع مستقل، تمثّل في المجتمع المدني .

الهوامش:

---

[1]- المحجوبي علي، النهضة الحديثة، ط1، تونس، سراس للنشر، 1999، ص 72.

[2]- بايأحمد: ولد بتونس في 2 ديسمبر 1806، وارتقى إلى العرش في 10 أكتوبر 1837 وتوفي في 30 ماي 1855، (أنظر محمد الصالح مزالي، الورثة على العرش الحسيني، تونس، الدار التونسية للنشر، 1969، ص 11.

[3]- كريم عبد المجيد و جلاب الهادي، الحركة الإصلاحية بالبلاد التونسية (1815-1920)، سلسلة وثائق ونصوص تاريخ تونس المعاصر عدد 3، تونس، 1994، ص 11.

[4]- باي أحمد: ولد بتونس في 2 ديسمبر 1806، وارتقى إلى العرش في 10 أكتوبر 1837 وتوفي في 30 ماي 1855، (أنظر محمد الصالح مزالي، الورثة على العرش الحسيني، تونس، الدار التونسية للنشر، 1969، ص 11.

[5]- كريم عبد المجيد و جلاب الهادي، الحركة الإصلاحية بالبلاد التونسية (1815-1920)، سلسلة وثائق ونصوص تاريخ تونس المعاصر عدد 3، تونس، 1994، ص 11.

[6]- باشا محمد علي: من أصل ألباني ولد بمقدونيا سنة 1769، عين واليا على مصر سنة 1805 وبقي في هذا المنصب حتى وفاته سنة 1848 (محسن ريان : مذكرة في تاريخ العرب الحديث)، الأردن، المطبعة الوطنية، 1981، ص 113.

[7]- المحجوبي، نفس المرجع، ص 85.

[8]- المحجوبي، نفسه، ص 85.

[9]- المرجع نفسه، ص 85.

[10]- صاحب الطابع مصطفى: مملوك أصله من القرجستان أستوزر في عهد حمودة باي وأحمد باي ومحمد الصادق، وتولىّ رئاسة المجلس الأكبر وتوفي في 10 ماي 1861 (أنظر أحمد بن أبي الضياف : إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الجزء الثامن، تونس، تحقيق وزارة الثقافة، الدار التونسية للنشر، 1986، ص 117-118).

[11]- بن عاشور محمد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية بتونس، تونس، الدار التونسية للنشر، 1972، ص 72.

[12]- بو عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية (1830-1956)، سوسة، دار المعارف، 1990، ص 17.

[13]- المحجوبي، النهضة، ص 85.

[14]- بن أبي الضياف، اتحاف الزمان، ج 6، ص 70. وانظر الرائد التونسي، السنة 2، 1323، جمادي الثاني 1278 هـ.

[15]- كاليقاريس: مستشرق إيطالي درس العربية بالشام وعمل بالعسكرية التركية بتونس،عُين مديرا لمدرسة باردو (أنظر ابن أبي الضياف، إتحاف الزمان...، ج 4، ص41.

[16]- المصدر نفسه، ص 41.

[17]- بن أبي الضياف أحمد: (1802-1874) من قبيلة أولاد عون، عيّن أمير لواء، ألف كتاب إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ويعتبر من المصلحين. (أنظر :

Jean Ganiage : Les origines du Protectorat Français en Tunisie (1861-1881), Paris, 1959, p. 86).

[18]- بن أبي الضياف : المصدر السابق، ج 4، ص41.

[19]- قبادو محمود (1815-1871) : مصلح ومجدّد ومدرس في مدرسة باردو العسكرية، عين قاضيا ومفتيا (أنظر حمادي الساحلي : فصول في تاريخ الحضارة، بيروت، دار الغرب، 1991، ص 70).

[20]- المحجوبي، النهضة، ص. 87.

[21]- المحجوبي، المرجع السابق، ص 87.

[22]- باشا خير الدّين: (1822-1889) شركسي، قدم إلى تونس سنة 1839، متخرّج من مدرسة باردو، تولّى عدّة مناصب هامّة، من أهمّها الوزارة الكبرى، ألف كتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" (أنظر "الحاضرة" عدد 80-81، 4 و 11 فيفري 1890 ترجمة خير الدّين وانظر كذلك مجلة خير الدّين، السنة 1، عدد 27، 1 مارس 1906، ترجمة خير الدّين).

[23]- الجنرال رستم : أبو ضياء رستم المتوفي سنة 1886، مملوك شركسي، ربّاه أحمد باي، تخرّج من مدرسة باردو، تولّى عدّة مناصب، منها وزارتي الداخلية والحربية (أنظر عمر بن سالم، قبادوحياته وآثاره وتفكيره الإصلاحي، تونس، 1975، المركز القومي للبحوث، ص 53 و 54.

[24]- الجنرال حسين : متوفي سنة 1887، شركسي، تخرّج من مدرسة باردو، وتولّى عدّة مناصب هامّة، أهمّها رئيس المجلس البلدي، وأشرف على الرائد الرسمي (أنظرGaniage. : Protectorat p. 587e)

[25]- كريم وجلاب :الحركة الإصلاحية، ص 11.

[26]- المحجوبي، النهضة، ص 88.

[27]- لويس فيليب، هو ملك فرنسا، نُصب غداة ثورة 1830، وانتهى عهده بثورة 1848. (أنظر مزالي : الورثة، ص 1).

[28]- نفس المرجع، ص 11.

[29]- بن أبي الضياف، إتحاف...، ج4، ص 96-110.

[30]- المحجوبي، نفس المرجع، ص 92.

[31]- كريم و جلاب، الحركة الإصلاحية، ص 11.

[32]- المحجوبي، المرجع السابق، ص 92.

[33]- بايمحمد: ولد بتونس في سبتمبر 1811، وارتقى إلى العرش سنة 1855، وتوفي سنة 1859 (أنظر ابن أبي الضياف، إتحاف...، ج 4، ص 207).

[34]- المصدر نفسه.

[35]- الساحلي، فصول... ص 73.

[36]- بن أبي الضياف، إتحاف...، ج 4، ص 268-270.

[37]- خزندارمصطفى: من أصل يوناني، ولد بكيو سنة 1817، واستُجْلِب مملوكا، وتربّى في القصور الحسينية،تولّى عدّة مناصب، أبرزها الوزارة الكبرى،توفي سنة 1878 (أنظر محمد بيرم الخامس، القطر التونسي في صفوة الاعتبار بمستودع الأقطار، تحقيق علي الشنوفي، تونس، بيت الحكمة، 1989، ص 214-215).

[38] - MongiSmida et autres :Histoire de la Tunisie dans les temps modernes, Tunis, STD, 1983, p. 331.

[39]- بن أبي الضياف، المرجع السابق، ص 289.

[40]- المحجوبي، النهضة، ص 94.

[41]- باي محمد الصادق: ولد في 7 فيفري 1813، واعتلى العرش يوم 23 سبتمبر 1859، قام بعدّة إصلاحات، توفي في 28 أكتوبر 1882 (أنظر ابن أبي الضياف، إتحاف، ج 5، ص 13-14).

[42]- المصدر نفسه، ص 15.

[43]- بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 15.

[44]- نفس المصدر، ص 36.

[45]- بن أبي الضياف، إتحاف...، ص 37.

[46] - Mahmoud Bouali : Introduction Al histoire constitutionnelles de la Tunisie, T2, Tunis, En Najah, 1963, p11.

[47]- الرائد التونسي، السنة الأولى، عدد 3، 5 أوت 1861.

[48]- عمايرية، الصحافة، ص 260.

[49]- الساحلي، الفصول...، ص 76.

[50]- الساحلي، فصول، ص 77-78.

[51]- عمايرية، الصحافة، ص 260.

[52]- بن أبي الضياف، إتحاف...، ج5، ص 26.

[53] - Smida, Histoire, p. 337-338.

[54]- المحجوبي، النهضة، ص 113.

[55]- خير الدذين التونسي : أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق المنصف الشنوفي، تونس، الدار التونسية للنشر، 1986، ص36.

[56]- المحجوبي، المرجع السابق، ص 114.

[57]- خير الدّين : أقوم المسالك...، ص 115.

[58]- نفس المصدر، ص 115.

[59]- المحجوبي، النهضة، ص 116.

[60]- خير الدّين، المصدر السابق، ص 98.

[61]- خير الدّين، المصدر السابق، ص 98.

[62]- بن خلدونعبد الرحمان: ولد بتونس في ماي 1332، وألف عدّة كتب، أشهرها المقدمة، وتوفي في 26 مارس 1406 (أنظر أحمد الطويلي، ابن خلدون عبد الرحمان، تونس، دار بن عبد الله، 1993، ص 5-13).

[63]- خير الدّين، المصدر نفسه، ص48

[64]- خير الدّين، المصدر نفسه، ص 205.

[65]- خير الدّين، نفسه، ص 205.

[66]- الشباني بلغيث : الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، زغوان، 1995، ص 69-70.

[67]- المحجوبي، النهضة، ص 21.

[68]- Smida : Histoire, p. 373.

[69]- الزمرلي الصادق: أعلام تونسيون، تحقيق حمادي الساحلي، بيروت، دار الغرب، ص 101.

[70]- المحجوبي، النهضة، ص 121-122.

[71]- كريم و جلاب، الحركة الإصلاحية، ص 17

[72]- Smida : Histoire, p. 374.

[73]- Smida : Ibid, p. 374.

[74]- المحجوبي، النهضة، ص 123-125.

[75]- المرجع السابق، ص 125.

[76]- Smida :Ibid, p. 377.

[77]- الساحلي، فصول، ص 82.

[78]- عبد السلام أحمد :مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1987، ص 68.

[79]- بن عاشور، الحركة...، ص 40.

[80]- بورقيبة الحبيب، مدخل إلى تاريخ الحركة القومية، تونس، كتابة الدولة للأخبار، 1964، ص 34.

[81]- عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية، ص 71-73.

[82]- Ganiage, Protectorat…p. 227.

[83]- المحجوبي، النهضة، ص 127.

[84]- المحجوبي علي، انتصاب الحماية بتونس، تونس، دار سيراس للنشر، 1993، ص 9.

[85]- عبد السلام، المرجع السابق، ص 41.

86- المحجوبي، النهضة، ص 130.

[87]- المحجوبي، الحماية الفرنسية، ص 28.

[88]-بن الحاج بن عثمان الشريف البشير: أضواء على تاريخ تونس الحديث، تونس، دار بوسلامة، 1981، ص7.

[89]- تشايجي عبد الرحمان، المسألة التونسية والسياسة العثمانية، (1881-1913)، تعريب وتعليق عبد الجليل التميمي، تونس، الشركة التونسية للفنون، 1973، ص 96.

[90]- الجنرال بولانجي : احتلال البلاد التونسية (1881-1883)، دراسة قامت بها مدرسة استعلامات الجيش الفرنسي سنة 1885، مخطوط، ص 7.

L'occupation de la Tunisie1881-1883, p. 67.

[91]-المحجوبي، الحماية ، ص 44.

[92]- المرجع السابق، ص 44-45..

[93]-الشريف، اضواء، ص24..

[94]- الأصرم محمد، ولد في 23 نوفمبر 1866 بالقيروان، وتلّقى تعليمه بالصادقية والزيتونة، وسافر إلى باريس، ودرس بها لمدّة سنتين، وتحصّل على شهادة من مدرسة الترشيح، وعاد إلى تونس، واشتغل معلما، ثمّ عُين مدير إدارة الغابة،

وكانت له مشاركة فعّالة في النشاط الاجتماعي والثقافي وشارك في حركة الشباب التونسي (أنظر : الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تعريب حمادي الساحلي، بيروت، 1986، ص. 177 و 178).

[95]- جوليان، المعمرون، ص 104 و 105.

[96]- المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934) تعريب عبد الحميد الشابي، تونس بيت الحكمة، 1999، ص 130.

[97]- نفس المرجع.

[98]- ميي روني، ولد بباريس سنة 1849، مجاز في الأدب والحقوق، عين مقيم عام سنة 1894، وكان متفتح على الحضارة العربية الإسلامية، وفي سنة 1900 انتهت مهامه، وتوفي في 5 ديسمبر 1919 (أنظر سلسلة وثائق ونصوص، عدد 3، ص 196).

[99]- مجلة المنار عدد10، 5 ديسمبر 1907، أوربا والإسلام، ص 776.

[100]- الحاضرة عدد 433، 19جانفي1897، الجمعية الخلدونية.

[101]- نفس المصدر.

[102]- نفس المصدر، عدد 448، 18 ماي 1897، الافتتاح الرسمي للخلدونية.

[103]- بن عاشور، الحركة الأدبية، ص 71.

[104]- المدرسة، السنة 1، عدد 1، 1جانفي1911.

[105]- الحاضرة، عدد 5، ديسمبر 1905، جمعية قدماء الصادقية.

[106]- خير الله مصطفى : ولد يوم 23 سبتمبر 1886 بتونس، درس بالصادقية، وبعد تخرجه، عُين معلما؛ ولكنّه واصل تعليمه، وتحصّل على دبلوم من المدرسة العليا للغات والأدب، وعُين مترجما بالمحكمة العقارية، وهو من مؤسسي الخلدونية، وحركة الشباب التونسي، كتب في عدّة جرائد وتوفي سنة 1965. (أنظر :

SadokZmerli : Figures Tunisiennes, établis pat HamadiSahli, Beirouth, DarlagarbalIslami, 1993, p. 303-307).

[107]- Mohamed Salah Lejri : Evolution du Mouvement National, Tunis, STD, 1974, p. 112.

108- Ibid, p. 113.

109- Lejri : Evolution du Mouvement National, Tunis, STD, 1974, p. 112.

110-أ ع ح، جمعية قدماء الصادقية، لجنة المبادرة، كراس ص. 8. وانظر كذلك المحجوبي، الحركة الوطنية، ص113.

111- الشنوفي علي، زيارة محمد عبده للبلاد التونسية وانعكاسها على الحركة الإصلاحية التونسية. الكراسات التونسية، عدد 61، الثلاثي الأول، 1968، ص 96.

112- المرجع نفسه، عدد 64، الثلاثي الرابع 1968، ص 54.

113- الحاضرة، عدد2، 28 ماي 1906، نادي قدماء الصادقية.

114- المعارف، السنة1، 10جانفي1907. وانظر كذلك الحاضرة، عدد 819، 8 نوفمبر 1906.

115- الصواب، عدد 134، 3 ديسمبر 1906، المدرسة القرآنية الأمة إذا قدرت أن تقول قدرت أن تفعل".

116- الزاوش عبد الجليل، ولد بتونس في 15 ديسمبر 1873، درس بمعهد شان شارل، ثمّ سافر إلى باريس لدراسة الحقوق، وتحصّل على الإجازة سنة 1900، وعاد إلى تونس، وباشر المحاماة، ثمّ تفرّغ للأعمال الخاصة، وهو من مؤسّسي حركة الشباب التونسي، وعُين عضوا في المجلس البلدي، والمجلس الشورى،وقايدا، ووزيرا للقلم، وتوفي سنة 1947 (وانظر Zmerli : Figures, p. 241-254).

117- القلاتي حسن، ولد بالجزائر سنة 1882، زاول تعليمه الثانوي والجامعي، حيث تحصل على إجازة في الحقوق، وبعدها باشر المحاماة، وكانت له مشاركة فعّالة في النشاط السياسي والثقافي، وهو من مؤسسي حركة الشباب التونسي، وأُبعد إثر أحداث الترام، وساهم في تأسيس الحزب الدستوري، وحزب الإصلاح، وتوفي سنة 1966 (أنظر سلسلة وثائق، عدد 5، ص 241).

118- أرشيف الخارجية الفرنسية، سلسلة تونس (1882-1916) صندوق 35، ملف 21، ص 64.

119- المحجوبي، الحركة الوطنية، ص 131.

120- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير والقوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تعريب المنجي سليم وآخرون، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1979، ص 65.

121- التونيزيان، السنة 1، عدد 1، 7 فيفري 1907.

[122]- التونيزيان، السنة 1، عدد 1، 7 فيفري 1907.

[123]- التونيزيان، السنة 1، عدد 1، 7 فيفري 1907.

[124]- الدقي، حركة الشباب التونسي، ص 10.

[125]- الدقي، حركة الشباب التونسي، ص 10.

[126]- الدقي، حركة الشباب التونسي، ص 10.

[127]- الدقي، حركة الشباب التونسي، ص 10.

[128]- - القزدغلي حبيب، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919-1943)، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس 1992، ص229 .

[129]- المرجع السابق، ص 282و284.

[130]- المديني توفيق ،المعارضة التونسية نشأتها وتطورها ،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001 ، ص61 .

[131]-الأرشيف الوطني التونسي، ملف الحركة الوطنية، وثيقة استقلال تونس مارس 1956، ص1و2و3 .

[132]- الرائد الرسمي، عدد 30 ، 1جوان، 1959 ص 746.

[133]- عباش عائشة،"إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس" (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية.2008/2007)، ص116 .

[134]- أمحمد الداس ،"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

"http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D

[135]-ناجي عبد النور " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير" مجلة المستقبل العربي العدد 387 أيار/مايو 2011 - مركز دراسات الوحدة العربية لبنان .

136-تركيبنعبدالله الدخيلي،منقبضةبنعليإلىثورةالياسمين.دبي: مركز المسار للدراسات و البحوث ، ص128 .

137- سالم الأبيض" تحولات الخارطة السياسية في تونس.

-9dbb2bf42913"http://www.dohainstitute.org/release/09183986-ab64-4e26-aff8